الإفادات التي استمعنا إليها من العائلات المتضررة والناجين وشهود الهجوم الإرهابي
[Arabic]

ROYAL COMMISSION OF INQUIRY
INTO THE TERRORIST ATTACK
ON CHRISTCHURCH MOSQUES
ON 15 MARCH 2019

TE KŌMIHANA UIUI A TE WHAKAEKE
KAIWHAKATUMA I NGĀ WHARE
KŌRANA O ŌTAUTAHI I TE
15 O POUTŪ-TE-RANGI 2019

26 November 2020

الإفادات التي استمعنا إليها من العائلات المتضررة والناجين وشهود الهجوم الإرهابي

نشر في 26 نوفمبر 2020

الرقم الدولي المعياري: 0-473-54879-7 (بي دي إف)

الرقم الدولي المعياري 978-0-473-55300-5 (غلاف ورقي)

حقوق الطبع 2020

هذه الوثيقة متاحة إلكترونيا عبر الرابط

www.christchurchattack.royalcommission.nz

طبعت باستخدام عنصر الكلور وأوراق مجلس رعاية الغابات المعتمدة

الخالية من الأحماض والقابلة للتحلل

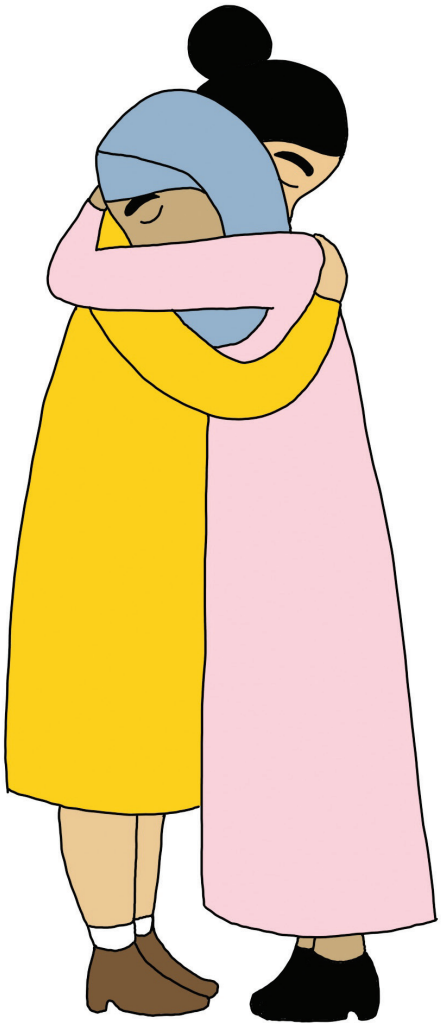

هذا موطنك وكان ينبغي الشعور بالأمان فيه

إهداء الرسم والنص من الفنانة روبي جونز

وتعرب اللجنة الملكية عن بالغ تقديرها لموهبة الفنانة روبي وكرمها

مقدمة من أعضاء اللجنة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بداية، نود أن نعرب عن خالص مواساتنا لعائلات الشهداء الـ51 والناجين وشهود الهجوم الإرهابي وعائلاتهم، فلقد كنتم في القلب دائما خلال إجراءنا لهذا التحقيق وكنا مدركين لأهمية ذلك منذ البداية، بالرغم من ذلك فقد ازداد فهمنا وتقديرنا لحقيقة ما حدث بعد أن استمعنا للمزيد من قصصكم وتجاربكم وأدلتكم، فلقد نقلتم إلينا فهما واقعيا للرعب الذي تعرضتم إليه جراء هذا الهجوم الإرهابي وما عقبه من نتائج مستمرة، ولقد منحتنا التجارب التي شاركتمونا إياها دافعًا أكبر للبحث عن إجابات والتأكد من أننا بذلنا كل ما بوسعنا بشأن التحقيق في الهجوم وتقديم ضمانة على أن نظام الأمن الوطني في نيوزيلندا يتفق مع أهدافنا، ونعرب لكم عن جزيل الشكر على لقائكم معنا وفتح قلوبكم ومنازلكم لنا ومشاركتنا قصصكم بشأن الحادث.

إن الاستماع لهؤلاء الذين تضرروا أشد الضرر جراء الهجوم الإرهابي قد أنار الطريق لإجراء التحقيق وأمدنا برؤية ثاقبة لحقيقة التعافي من مثل هذا الهجوم الرهيب. وقد مثل ذلك دافعا كبيرا لنا على العمل ونحن نؤمن ان ذلك قد أثرى التقرير الذي قدمناه.

ونقدر أيضا هؤلاء الذين لم يستطيعوا مشاركة قصصهم معنا لسبب أو لآخر سواء لأنهم لا يجدوا الوقت أو الظروف مناسبة لهم أو لأي أسباب أخرى، وندرك أن المشاركة في عملية رسمية محددة الزمن لم تتلاءم مع احتياجات البعض مما قد يكون لهم الرغبة في التحدث إلينا، وندرك أن القصص والتجارب والأدلة المذكورة هنا لا تمثل جميع عائلات الشهداء الـ51 والناجين وشهود الهجوم الإرهابي، وندعو القراء لقراءة هذه الصفحات والتأمل في وجهات النظر التي حصلنا عليها من بعض هؤلاء الذين تأثروا تأثرا شديدا من الهجوم الإرهابي.

صاحب المقام الرفيع السيد ويليام يونج كنزم
رئيس

جاكوي كاين
عضو

المحتويات

الفصل الأول: السياق	4
لجنة التحقيق الملكية في الهجوم الإرهابي على مسجدي كرايس تشرش بتاريخ 15 مارس 2019	4
حدود التحقيق	5
الإطار الزمني للتحقيق	5
هدف هذه الوثيقة والإجراءات المتخذة	6
الأسئلة التي وجهناها للعائلات المتضررة والناجين والشهود	9
مسرد	11
الفصل الثاني: تأثير الهجوم الإرهابي	11
التأثيرات المباشرة للهجوم الإرهابي	13
التأثيرات الثانوية	14
الدعم من الجاليات النيوزلندية الاوسع	14
صعوبة الحصول على الدعم الصحيح من أجهزة القطاع العام	23
الفصل الثالث: حياة المسلمين في نيوزيلندا	23
بشكل عام ينظر إلى نيوزيلندا بشكل إيجابي برغم التواجد الواسع للعنصرية والتمييز ورهاب الإسلام	25
تأثير التحيز (عدم الوعي أو غير ذلك) وخاصة في الإعلام	29
الفصل الرابع: التساؤلات بشأن الشخص والمعلومات المتاحة بشأنه لأجهزة القطاع العام	31
الفصل الخامس: الحلول المقترحة من العائلات المتضررة والناجين والشهود.	31
زيادة الحماية داخل المسجد	32
التمسك بحقوق الإنسان والتنوع وتقليل آثار التطرف المضر	34
إدخال تحسينات إلى نظام الأمن الوطني في نيوزيلندا	37
الفصل السادس: المسائل الأخرى التي أثارتها العائلات المتضررة والناجين والشهود	37
رد فعل الشرطة النيوزيلندية على الهجوم الإرهابي	38
تفاعل الشخص مع نظام العدالة الجنائي	39
ملحق: إجراءات التحضير لهذه الوثيقة	40

قاموس المصطلحات

المصطلح	التعريف
hijab الحجاب	غطاء للرأس ترتديه بعض النساء المسلمات أمام غير المحارم
intelligence and security agencies أجهزة الاستخبارات والأمن	مكتب أمن الاتصالات الحكومي ودوائر الاستخبارات الأمنية النيوزيلندية، وهو بند قانوني بموجب قانون الأمن والاستخبارات لسنو 2017.
masajid مساجد	مصطلح عربي يشير لأكثر من مسجد
masjid مسجد	مصطلح عربي لكلمة مسجد، مكان عبادة المسلمين، ويترجم حرفيا بمكان السجود (في الصلاة)
Masjid an-Nur مسجد النور	مصطلح عربي يشير لمسجد النور
masjidain مسجدين	مصطلح عربي يشير لمسجدين
shuhada شهداء	مصطلح عربي لجمع كلمة "شهيد"، ويستخدم في هذه الوثيقة للإشارة إلى الأشخاص الذين توفوا نتيجة لهجمات إرهابية في 15 مارس 2019
wider New Zealand Intelligence Community وكالات الاستخبارات النيوزيلندية الأوسع	مجموعة أجهزة القطاع العام التي تجمع أو تُقَيم أو بخلاف ذلك تستخدم الاستخبارات السرية وهي الأجهزة التي تجمع أو تستخدم -أحد الخيارين أو كلاهما- الاستخبارات المصنفة لصالح السياسة المحلية أو الخارجية والعمليات، وتشمل في نيوزيلندا مجتمع استخبارات نيوزيلندا (فريق الأمن الوطني لرئاسة الوزراء والمجلس، مكتب أمن الاتصالات الحكومي ودائرة الاستخبارات الأمنية النيوزيلندية) وأجهزة القطاع العام الأخرى مثل إدارة السجون وإدارة الهجرة في نيوزيلندا ووزارة الصناعات الأولية ومصلحة الجمارك النيوزيلندية ووزارة الدفاع وشرطة نيوزيلندا
Whanau عائلة	(باللغة المورية) مصطلح يشير لمعنى العائلة

الفصل الأول: السياق

[1] في 15 مارس 2019، استهدف أحد الإرهابين اليمينيين كلا من مسجد النور ومركز لينود الإسلامي في كرايس أداء شعائر الصلاة، وقد قتل في هذا الهجوم 51 شخص وأصيب 40 آخرين.

[2] تضمن الرد الحكومي على هذا الهجوم الإرهابي إعلانين هامين

(أ) في 21 مارس 2019، إعلان حظر البنادق الهجومية النصف آلية ذات الطراز العسكري وحظر خازن الذخيرة ذات السعة العالية على الفور، مع البدء في تطبيق خطة إعادة شراء للعناصر المحظورة

(ب) في 25 مارس 2019، إعلان تشكيل لجنة التحقيق الملكية للتحقيق في الأحداث التي أدت إلى وقوع هذا الهجوم الإرهابي

[3] في 26 مارس 2020، أقر شخص أسترالي الجنسية بارتكاب جريمته التي أودت بحياة 51 شخص وأصابت 40 آخرين وبمسؤوليته المنفردة عن الهجوم الإرهابي، وفي 27 أغسطس 2020 حكم عليه بالسجن مدى الحياة دون إمكانية الإفراج المشروط، وفي 1 سبتمبر 2020 أشار رئيس وزراء نيوزيلندا إلى هذا الشخص باعتباره كيان إرهابي بموجب البند 22 من قانون قمع الإرهاب لسنة 2002، وبموجب التشريع النيوزيلندي يجوز في هذه الحالة تجميد أصول الكيانات الإرهابية وتجريم مشاركة أي شخص آخر أو دعمه لنشاطات الكيان الإرهابي المذكور، واخترنا عدم تسمية الإرهابي في هذه الوثيقة وأشرنا له في المقابل بلفظ "الشخص."

لجنة التحقيق الملكية في الهجوم الإرهابي على مسجدي كرايس تشرش بتاريخ 15 مارس 2019

[4] تشكلت اللجنة الملكية للتحقيق في الهجوم الإرهابي على مسجدي كرايس تشرش في 15 مارس 2019 (اللجنة الملكية) للتحقيق في النشاطات التي مارسها الشخص قبل 15 مارس 2019 لبحث:

(أ) المعلومات التي توافرت لأجهزة القطاع العام بشأن الشخص قبل 15 مارس 2019،

(ب) الإجراءات التي اتخذتها أجهزة القطاع العام (إن وجدت) بشأن هذه المعلومات،

(ج) ما إذا كان هناك أي إجراءات أخرى كان من الممكن لأجهزة القطاع العام أن تفعلها لمنع الهجوم الإرهابي، و

(د) الإجراءات الأخرى التي ينبغي على أجهزة القطاع العام أن تنفذها لمنع مثل هذه الهجمات الإرهابية في المستقبل.

[5] يجب على لجنة التحقيق بناء نتائجها على:

(أ) ما إذا كانت توافرت لأجهزة القطاع العام معلومات من شأنها أن تحذرهم من الهجوم الإرهابي،
(ب) كيفية تعاون أجهزة القطاع العام مع بعضها البعض ومشاركة المعلومات فيما بينها،
(ج) ما إذا كانت الأجهزة العامة قد فشلت في توقع الهجوم بسبب توجيه غير ملاءم لموارد مكافحة الإرهاب،
(د) ما إذا كانت أجهزة القطاع العام قد فشلت في تلبية المعايير المطلوبة أو قصرت إلى حد ما، و
(ه) أي مسائل أخرى ضرورية لتقديم تقرير كامل.

[6] يجب أن توصي اللجنة الملكية ب:

(أ) التحسينات التي يجب إدخالها على أجهزة القطاع العام بشأن جمع ومشاركة وتحليل المعلومات،
(ب) كيفية تحسين أنظمة أجهزة القطاع العام أو الممارسات المهنية لمنع وقوع هجمات إرهابية في المستقبل، و
(ج) أي مسائل أخرى ضرورية لتقديم تقرير كامل.

[7] قد تتضمن هذه التوصيات تغييرات في التشريع (باستثناء تشريع الأسلحة النارية) أو السياسة أو القواعد أو المعايير أو الممارسات.

حدود التحقيق

[8] لم يسمح للجنة الملكية بالتحقيق في:

(أ) ذنب أو براءة أي شخص يُتهم أو قد يتهم باعتداءات متعلقة بالهجوم الإرهابي،
(ب) تعديلات على قانون الأسلحة النارية،
(ج) أنشطة المؤسسات خارج القطاع العام مثل المنصات الإعلامية، و
(د) كيفية استجابة أجهزة القطاع العام للهجوم الإرهابي فور وقوعه.

الإطار الزمني للتحقيق

[9] بدأت لجنة التحقيق الملكية العمل في 10 إبريل 2019 وشرعت في استقبال الأدلة في 13 مايو 2019، وشهد التحقيق الذي نجريه العديد من المراحل المتداخلة بدءً من التشكيل والانخراط مع الجاليات مرورا بالبحث وجمع الأدلة وعقد المقابلات الإثباتية والتحليل والمداولات وانتهاءً باستكمال التقرير ورفعه للجهات المختصة.

[10] وفيما بعد، مُدد التاريخ الأصلي لتقديم التقرير الذي كان مقررا في 10 ديسمبر 2019 مرتين حتى الموعد النهائي للتقديم في 26 نوفمبر 2020، وكان التمديد ضروريا بسبب:

- الحجم الهائل للمواد التي كان علينا النظر فيها، و
- المعوقات التي فرضها انتشار وباء الكورونا.

[11] قدمنا تقريرنا للحاكم العام دام باستي ريدي، وقد سلم الحاكم العام التقرير للحكومة لهذه الاعتبارات.

هدف هذه الوثيقة والإجراءات المتخذة

[12] تعتبر مشاركة عائلات الشهداء الـ51 والناجين وشهود هذا الهجوم الإرهابي وعائلاتهم جزءًا هاما من أعمال اللجنة الملكية، حيث كان هؤلاء الأشخاص في القلب من التحقيقات ولم يبرحوا تفكيرنا طوال مدة التحقيق، وقد تشكلت هذه اللجنة بسبب الأحداث الدامية التي وقعت في 15 مارس 2019 والتي تسببت في هذا الحزن العميق والجراح والفقدان.

[13] ويشار لهذه المجموعة من الأشخاص مجتمعين بالضحايا الذين نتحقق من الضرر الذي أصابهم، وبالرغم من ذلك فهناك طائفة أخرى لا تفضل استخدام كلمة ضحايا وتوجد أيضا آراء متداخلة بشأن استخدام لفظ الناجين، حيث يفضل بعض هؤلاء المتضررين عدم تسميتهم على الإطلاق. وبالنسبة لهذه الوثيقة، نستخدم وصف "العائلات المتضررة والناجين والشهود" للإشارة إلى الشهداء الـ51 والناجين وشهود الهجوم الإرهابي وعائلاتهم.

[14] ركزت هذه الوثيقة تركيزًا أساسيا على تسجيل ما سمعته من العائلات المتضررة والناجين والشهود تسجيلًا كاملًا، وبناءً على أهمية ما سمعناه أدركنا أهمية الاطلاع على القصص والتجارب والأدلة التي ذكرها وقدمها هؤلاء المتضررين جراء هذا الهجوم الإرهابي.

[15] رغبنا في تحديد أولوية اللقاءات مع العائلات المتضررة والناجين والشهود في حال وافقوا على إجراء المقابلة، وقد التقينا مع الزوجات والأزواج والأمهات والآباء والأخوة والأخوات والأبناء والبنات والعمات والأعمام وأبناء عمومة الشهداء. وبالمثل، التقينا مع الذين أصيبوا في الهجوم (جسديا أو نفسيا / أحد الحالتين أو كلتاهما) والناجين والشهود على هذا الهجوم الإرهابي وعائلاتهم.

[16] عندما بدأنا عملنا لم نكن نملك قائمة بجميع العائلات المتضررة والناجين والشهود، ولم تستطع أجهزة القطاع العام المعنية ومنظمات المجتمع مشاركتنا بالأسماء أو بيانات التواصل التي في حوزتهم بسبب سياسة الخصوصية، وبناء على ذلك وللوصول لأكبر عدد ممكن من العائلات المتضررة والناجين والشهود أصدرنا دعوة مفتوحة للمتضررين من الهجوم الإرهابي للقائنا بناءً على شروطهم.

[17] طلبنا من الأئمة المحليين اعلام الاشخاص بأمكانية لقاءنا إذا اختاروا ذلك، ولضمان أن دعوتنا وصلت لأكبر قدر ممكن من الأشخاص تواصلنا مع المجموعات/المنظمات الأخرى لمساعدتنا في رفع الوعي تجاه فرصة إجراء لقاء معنا بما في ذلك فريق التواصل الإسلامي في كرايس تشرش وأعضاء فريق مرجعية الجالية الإسلامية ودعم الضحايا والتنمية الاجتماعية، ووسعنا نطاق الدعوة عبر موقعنا الإلكتروني وإصدارات الصحف، كما وجهناها للأشخاص خلال الاجتماعات ومن خلال الهاتف عبر خط0800- وتوفير نسخ من الدعوات موضوعة على لوحات معلقة في أماكن ظاهرة من المسجدين.

[18] حصلنا أيضا على دعم من محامين مجتمَعِيين من جمعية جاست كومينتي Community Just وخدمات الاستشارة المجتمعية من جمعية Navigate Your Way Trust نافيجيت يور واي تراست التي ساعدتنا في عقد لقاءات مع العائلات المتضررة والناجين والضحايا سواء في تجمعات صغيرة أو كبيرة، وأتاح لنا الدعم المقدم من هذه المؤسسات الفرصة للاستماع إلى أشخاص لم نكن لنتمكن من الوصول إليهم لولا هذا الدعم، ونعرب عن خالص شكرنا لهذه الجمعيات على تقديم هذا الدعم وهذه المساعدة.

[19] التقينا مع الأشخاص بناءً على شروطهم في الأوقات والأماكن التي تناسبهم ومتى استطاعوا ذلك، وقد دعانا بعضهم إلى الحضور إلى منازلهم، وفضل الآخرين عقد اللقاء في مركز الجالية أو في مقهى محلي أو فندق أو قاعات اجتماع المكتبات، وعقدت جميع اللقاءات على شكل جلسات خاصة وراعينا احترام الممارسات الثقافية والدينية احترامًا كبيرًا وكنا مدركين جيدا للصدمة التي كان يعاني منها الكثير من الأشخاص.

[20] تنتمي العائلات المتضررة والناجين والضحايا الذين التقينا بهم لأكثر من 22 دولة مختلفة ويتحدثون ما يزيد عن 50 لغة مختلفة، وقد تم مراعاة جميع هذه الظروف عند التواصل معهم.

[21] كانت بعض العائلات المتضررة والناجين والشهود على استعداد ورغبة فورية للقائنا، بينما احتاج آخرين للوقت، وقد احترمنا حزن العائلات المتضررة والناجين والشهود، ورغبنا أيضا في فهم الأحداث والممارسات الإسلامية فهمًا صحيحًا بما في ذلك فترة العدة للمرأة المتوفي زوجها ورمضان وعيد الفطر وذي الحجة وعيد الأضحى والحج ومحرم.

[22] كنا نتعلم على مدار عملنا في هذا التحقيق ولم نكن دائما نصل للأشياء الصحيحة، كنا نثمن تلقي ردود الافعال والتقييمات في حال كانت الأمور على غير ما يرام، على سبيل المثال عدم توفير مترجم عند عدم قدرة أحد الأشخاص على التواصل معنا بسهولة أو كانت الطريقة التي أنشئت بها القاعة أظهرت نوعا من عدم توازن القوة، وقد ساعدتنا هذه التقييمات في مواءمة المنهج الذي نتبعه لضمان راحة جميع الأشخاص المتواصلين معنا وأنهم في مكان آمن يمكن من خلاله سماع أصواتهم، ونأمل أن تكون رغبتنا في التواصل بشكل آمن ومناسب قد اتضحت حتى وإن لم يتحقق ذلك بالشكل الصحيح.

[23] يوجد العديد من الأهداف المنشودة وراء لقاءنا مع هؤلاء المتضررين من هذا الهجوم الإرهابي الذي وقع في 15 مارس 2019، ورغبنا في حصول الأشخاص على فرصة لمشاركة قصصهم وأدلتهم على لسانهم شخصيا، وأردنا أن نستمع إلى وجهات نظرهم في أي من الأشياء التي حدثت في الفترة التي سبقت الهجوم الإرهابي وأفكارهم - أحد الخيارين أو كلاهما - لدعم تحقيقنا بشأن كيفية قيام أجهزة القطاع العام بمنع تكرار وقوع هذه الهجمات الإرهابية مرة أخرى.

[24] اعتمد منهجنا الأساسي على فكرة أننا تواجدنا هناك لنستمع إليهم وكانوا هم - العائلات المتضررة والناجين والشهود - من يوجه دفة هذه اللقاءات، وسردوا لنا قصصا عن الأحباء الذين فقدوهم أو عن تجاربهم الشخصية مع الهجوم الإرهابي، وكانوا يسألون عن طبيعة اللجنة الملكية وكيفية عملها والسلطة التي تتمتع بها لإحداث تغيير، وكان بعض الأشخاص الذين التقينا بهم متخوفين من انتقاد الشرطة النيوزيلندية أو الحكومة أو أجهزة القطاع العام وذلك يرجع نسبيا إلى خبراتهم مع السلطات في البلدان الأخرى والمخاوف الناشئة من أن أي انتقاد قد يؤدي إلى تعرضهم إلى نتائج سلبية، وشعر بعضهم أنهم لا يحصلون على الدعم الذي يحتاجونه من أجهزة القطاع العام ولذا لجأوا إلينا للمساعدة، على سبيل المثال في إيجاد عمل أو البحث عن مساعدة أفراد العائلة في المجيء إلى نيوزيلندا لتقديم الدعم إليهم، ولكن لم يكن من نطاق اختصاصنا دعم الأشخاص الذين عبروا عن معاناتهم مع هذه الصعوبات، غير أننا كنا نحيلهم إلى أجهزة القطاع العام أو المنظمات التي يمكن أن تقدم لهم المساعدة في هذه المسائل حيث أمكننا القيام بذلك بشكل مناسب.

[25] بعض ما سمعناه في هذه اللقاءات كان خارج نطاق شروطنا المرجعية، ولكن، بالرغم من ذلك، تُلزمنا شروطنا المرجعية بتقديم ضمانة للشعب النيوزيلندي، ولذلك نعتقد أنه من المهم تسجيل حجم الأمور التي تهم العائلات المتضررة والناجين والشهود الذين التقينا بهم، وتضع هذه الوثيقة ملخصا لمجموعة من التجارب والمشكلات مع الحلول المقترحة التي قدمتها العائلات المتضررة والناجين والشهود الذين اتصلنا بهم.

[26] كانت اللقاءات التي جمعتنا بعائلات الضحايا والناجين والشهود لقاءات شخصية، مما يعني أن النقاشات كانت سرية بين اللجنة الملكية والأشخاص الذين التقينا بهم، ولقد وجدنا منهم كل التقدير والشكر والامتنان مقابل الدعم الذي أظهرناه لهم، ولكننا لمسنا أيضا حزنهم العميق وصدمتهم وإحباطهم، ونذكر هذه القصص والتجارب هنا بنية منحهم التقدير والاحترام الذي يستحقوه، ولقد فعلنا ذلك بشكل عام وغالبا بدون تحديد أفراد معينة، ولحماية خصوصية الأفراد كانت جميع الاقتباسات مجهولة المصدر، وعند وجود اقتباسات فهي مأخوذة في العموم من مساهمات قدمت إلينا نيابة عن مجموعة كبيرة من العائلات المتضررة والناجين والشهود وتمثل مجموعة من الخبرات والآراء، وندرك بالرغم من ذلك أن اقتباساتهم قد لا تمثل جميع العائلات المتضررة والناجين والشهود.

[27] ونقر بانفتاح ورغبة العائلات المتضررة والناجين والشهود في التحدث إلينا، لا سيما في فترة الحزن التي يعاشونها حاليًا، وقد دعمت هذه المحادثات والطلبات عملنا دعما كبيرا وذلك بالتأكيد على أننا نضع الشهداء الـ51 في قلب الإجراءات التي نتخذها، كما كانت هذه المحادثات أيضا عاملا أساسيا في إثراء التقرير الذي أصدرناه.

[28] ولقد اعتمدنا على هذه المواد مع المعلومات التي حصلنا عليها من المقابلات واللقاءات والأبحاث في تقديم تقرير اللجنة الملكية بشأن الهجمات الإرهابية التي حدثت في مسجد النور ومركز لينود الإسلامي في 15 مارس 2019.

الأسئلة التي وجهناها للعائلات المتضررة والناجين والشهود

[29] لم نعد أسئلة مسبقة لتوجيهها للعائلات المتضررة والناجين والشهود ولكن بدلا من ذلك منحناهم الفرصة لمشاركة القصص والأدلة على لسانهم وفي الوقت الذي يحددوه، وكنا نوجه أسئلة لدعم المناقشة في حال اقتضى الأمر، وقد صممت الأسئلة لتناسب موقف كل شخص وتضمنت أسئلة حول:

- تأثير الهجوم الإرهابي عليهم وعلى أصدقائهم وعائلاتهم،
- حياتهم في نيوزيلندا قبل الهجمات الإرهابية بما في ذلك:
  - تجربتهم الشاملة عن الحياة في نيوزيلندا، و
  - ما إذا شعروا بعدم أمان قبل 15 مارس 2019، وهل احتاجوا لطلب المساعدة أم لا،
- الإجراءات التي كان يمكن للحكومة أن تتخذها في السابق لمساعدتهم على مضاعفة الشعور بالأمان وحث الأشخاص الآخرين أن يكونوا أكثر قبولا لهم،
- الإجراءات التي يمكن للحكومة أن تتخذها (أو تحسنها) في المستقبل لتجعل نيوزيلندا آمنة للجميع ومنع الهجمات الإرهابية المستقبلية.

الفصل الثاني: تأثير الهجوم الإرهابي

التأثيرات المباشرة للهجوم الإرهابي

[1] ذكرت العائلات المتضررة والناجين وشهود الهجوم الذين فقدوا ذويهم كيف تأثروا بهذا الهجوم الإرهابي، حيث تحدث الناجون الذين تعرضوا لإصابات جسدية نتيجة الهجوم الإرهابي بما في ذلك أثناء محاولات الهرب عن بطء مرحلة التعافي التي يعيشونها، والبعض منهم يعاني من العديد من الإصابات سواء النفسية أو الجسدية والتي سوف يكون لها الكثير من التداعيات طويلة الأجل.

[2] استمعنا إلى العديد من الأشخاص الذين خضعوا للعديد من العمليات الجراحية كجزء من تعافيهم الجسدي ولكن فترة علاجهم لم تكتمل حتى الآن، فبعض الناجين لن يمكنهم استخدام أطرافهم بطريقة طبيعية كما كانت في السابق، وبعضهم يعيش بألم وتنميل مستمر جراء شظايا الطلقات التي لا تزال في أجسادهم، ومن الضروري حصول بعض الناجين على رعاية دائمة ومرافق منشأة خصيصا لهم داخل منازلهم لمساعدتهم على التعايش مع إصاباتهم.

في هذا اليوم، تلقيت رصاصة في الجزء العلوي من قدمي اليمنى مع بعض الشظايا التي وصلت إلى الكبد وألحقت به ضررا هائلا وهي لاتزال بداخلي حتى الآن، وحاليا أنا أعاني من ألم في معدتي.. وأخبرني الجراحون أن الشظايا انتقلت من مكانها الداخلي ووصلت إلى العضلات، وقالوا إنها إذا تحركت تجاه المعدة فسيتجهون إلى استخراجها، ولكن في هذه المرحلة من الأفضل بقاءها في الداخل.

[3] قد لا يستطيع أغلب الناجين العودة إلى عملهم في الحال واضطر بعضهم لتغيير مهنته بسبب الإصابات التي يعاني منها، وبينما ذكر العديد من الناجين أن أصحاب العمل كان أغلبهم داعمين لهم ويمنحوهم الوقت الكافي للتعافي إلا أن آخرين فقدوا وظائفهم لأنهم لم يعودوا قادرين على أداء مهامهم، وفقد القليل منهم أعمالهم التجارية.

[4] استمعنا للعائلات المتضررة وأخبرونا بالتأثيرات التي عاشوها في الساعات والأيام التي أعقبت الهجوم الارهابي مباشرتا، وأخبرونا عن الصعوبات التي واجهوها أثناء تعقبهم لأحبائهم.

ذكرت أحد معارف والداي أنها رأت (أخي) في غرفة العمليات الجراحية... امي وابي هرعا إلى المستشفى مع سماع الخبر بعد الانتظار خارج مسجد النور لساعات، و6 ساعات أخرى في مستشفى كرايس تشرش، وبعد ذلك اكتشفوا أن الشخص الذي ينتظرانه - المريض رقم 13 - ليس أخي، وفي النهاية أخبروهم أن (أخي) كان في عداد المفقودين.

[5] أجمع العديد من العائلات المتضررة والناجين والشهود الذين التقينا بهم أن عملية تحديد هوية الضحية والتعرف على الأشخاص الخاضعين للعلاج في المستشفى سببت لهم حزنًا إضافيا بلا داعي، وذكر بعض الأشخاص أنهم تلقوا من الشرطة النيوزيلندية والعاملين في المستشفى خلال الـ24 ساعة الأولى عقب الهجوم الإرهابي معلومات مغلوطة وغير منسجمة. في أحد الحالات، أخبرت شرطة نيوزيلندا والعاملين في المستشفى أحد الأشخاص الذي شاهد مقتل احد أحبائه ألا يفقد الأمل في حياتهم وأنهم قد يكونوا يتلقون العلاج في مستشفى آخر، وكان لهذا الأمل الكاذب تداعيات حزن إضافية أصابتهم.

[6] شعر الأشخاص الذين تقابلنا معهم بالإحباط بشأن طول المدة التي استغرقتها نقل جثامين ذويهم من مسرح الجريمة، فضلا عن المدة التي يستغرقها الاعتراف الرسمي بموتهم. في أحد الحالات، أخبرنا أحد أفراد العائلة المقربين عن قراءته عن موت أحد أحبائه في مقال بأحد الجرائد بدون إبلاغه رسميا في وقت سابق من الشرطة النيوزيلندية.

[7] شعرت أيضا بعض العائلات المتضررة بالإحباط لعدم السماح لهم بالدخول إلى الطوق الذي فرضته الشرطة في مسرح الجريمة للبحث عن ذويهم، وأخبرونا أن بعضهم شاهد الفيديو الحي للهجوم ليتأكدوا من موت ذويهم أو من إمكانية العثور عليهم في المستشفى.

بين نقص المعلومات والتواصل والوصول إلى المسجد وإلى ذويهم ورفض الشرطة السماح للفريق الطبي بالدخول إلى المبنى لساعات يتذكر الضحايا الحدث كأنه مثال للتجاهل والاهمال الشديد.

[8] شعروا أيضا بالإحباط بشأن طول المدة التي يستغرقها التعرف على الأشخاص الذين يخضعون للعلاج في المستشفى، وتساءلوا ما إذا كان عدم الخبرة وقلة فهم الأسماء الإسلامية التقليدية والتنوعات الموجودة في تهجي الأسماء الإسلامية قد ساهمت في هذا التأخير أم لا، ونتج عن ذلك أيضا تخبط لعائلات الضحايا أنفسهم الذين كانوا يحاولون إيجاد ذويهم وفهم ما ألم بهم.

[9] كان الجميع ممن التقينا بهم سواء العائلات المتضررة أو الناجين أو الشهود على هذا الهجوم مصابون ببعض الاضطرابات النفسية كالغضب أو الخوف أو التوتر أو الاكتئاب أو القلق أو البارانويا أو الشعور بالذنب تجاه الضحايا -أحد هذه الأعراض أو جميعها- وكان أغلبهم قد حصل أو لا يزال يحصل على مشورة أو دعم نفسي ويرغب في استمرار هذا الدعم المقدم له، وذكر بعض الأشخاص أن أزواجهم وأبناءهم أصيبوا باضطراب نفسي.

[10] يعاني أغلب أفراد العائلات المتضررة والناجين والشهود الذين تحدثنا معهم من صعوبة في النوم لأسباب تتضمن مخاوف من الأحلام التي قد يشاهدونها أو من التعرض للضرر خلال نومهم حيث كانت تطاردهم تجربة رؤية الأشخاص قي آخر لحظات حياتهم، وقد سمعنا العديد من الأمثلة بشأن الكوابيس الشنيعة والرؤى التي كان يعاني منها الناجين بشكل منتظم، وأخبرونا:

...من الأفضل البقاء مستيقظين والتحدث مع الآخرين بدلا من النوم ورؤية الكوابيس.

[11] سمعنا أيضا من آباء الأطفال الذين نجوا من الهجوم الإرهابي بسبب أنهم في الغالب استطاعوا الهرب من المسجدين، أظهر بعض الأطفال تغييرات سلوكية كعدم الرغبة في الذهاب إلى المدرسة أو استمرار الإحساس بالصدمة عند سماع أصوات صاخبة، وأخبرنا أحد الآباء أنهم شعروا كما لو كانوا فقدوا طفلهم بالرغم من أنه مازال على قيد الحياة فعليا ونجا من الهجوم الإرهابي.

[12] عبر البعض عن مخاوفه بشأن طول مدة تداعيات الحادث على الأطفال، وقالوا بأنهم قد يشعرون بالقلق تجاه ما حدث، وأخبرونا انه سوف يكون من الضروري الانخراط مع أطفال المسلمين في كرايس تشرش وتقديم دعم عملي لهم خلال فترة التعافي الممتدة من تداعيات هذا الهجوم الشنيع.

[13] تحدثوا أيضا عن أن بعض شهود الهجوم الإرهابي الذين لم يتعرضوا لإصابات جسدية لم يحصلوا على الدعم حتى تدخل بعض المناصرين الخارجين للمساعدة، وتم إخبار الآخرين الذين حاولوا الحصول على الدعم أنهم غير مستحقين أو غير مصنفين -أحد السببين أو كلاهما- كضحايا للهجوم الإرهابي من أجهزة القطاع العام أو المنظمات غير الحكومية، ولقد استمعنا لعدد من الأشخاص الذين تحدثوا عن التناقضات بشأن المستحقين لمختلف أنواع الدعم، وهي القضية التي ناقشناها بشكل أوسع فيما يلي.

التأثيرات الثانوية

[14] تحدثت العائلات المتضررة والناجين وشهود الهجوم الإرهابي بمجموعة عن التأثيرات الثانوية التي أثرت على حياتهم تأثيرا ملحوظا حيث تأثرت علاقات بعض الأشخاص (مع أزواجهم وعائلاتهم وأصدقائهم)، وذلك بسبب المشكلات التي نشأت كاختلاف وجهات النظر داخل العائلة الواحدة بشأن توزيع الدعم المالي الذي قدمته الحكومة، وكان شائعا للعائلة أن تأتي من الخارج لدعم ذويها الذين نجوا من الهجوم الإرهابي، وقد كان لذلك نتائج عكسية وسمعنا ذلك في:

...يمكن أن تكون مضرة لأفراد العائلة الذين يتمتعون بحياة مهنية ناجحة ويعيشون في حالة استقرار وازدهار في بلدانهم ، اما في نيوزيلندا من الأرجح لن يعترف بمؤهلاتهم وخبراتهم العملية وعلى المدى الطويل يسبب ذلك ضغوطا لا داعي لها على العائلات المتضررة أصلا.

[15] وبالنسبة للعديد من العائلات التي التقينا بها، قُتل الزوج أو أصيب إصابة بالغة، وكان لذلك نتائج تجاوزت التأثير العاطفي المروع على بعض النساء، فقد كان يعني ذلك للعديد منهم فقد مصدر الرزق الرئيسي للعائلة، والآن عليهم أن يأخذوا دورًا جديدا في العائلة ويتعلموا مهارات جديدة مثل القيادة أو الإلمام بالشؤون المالية، وفي نفس الوقت يتحمل هؤلاء النساء الكثير من المسؤوليات الأبوية بينما يعانون من حزنهم الشخصي واحتياجات التعافي وهذا يحدد وقتهم وقدرتهم على السعي لدعم أنفسهم وإيجاد عمل براتب أو مواصلة دراستهم.

[16] عانى القليل منهم من حالات وفاة أو مرض أخرى في عائلاتهم عقب هجوم 15 مارس 2019 مباشرة وهو ما أرجعوه إلى آثار الهجوم الإرهابي، وقد سمعنا من أحد العائلات التي ذكرت وفاة شخصين آخرين من نفس العائلة بعد إصابتهم بأزمات قلبية في الشهور التي عقبت 15 مارس 2019، وفي المثالين أرجعت العائلة سبب الأزمة القلبية للضغط الذي نتج عن الهجوم الإرهابي، وفقدت أحد الناجيات زوجها نتيجة حادث تصادم بعد أيام من هجوم 15 مارس 2019، وتحدثت عن الصدمة التي مر بها لأن صديقه كان من ضمن قتلى الهجوم الإرهابي وهو ما أفقده القدرة على النوم الطبيعي وبالتالي أدى الإنهاك والتعب الذي يشعر به لتعرضه لهذا الحادث الذي أودى بحياته.

الدعم من الجاليات النيوزلندية الاوسع

[17] ذكر بعض الأشخاص شعورهم بالتشجيع بسبب الدعم الذي قدمه النيوزيلنديين من غير المسلمين، وتحدث الكثير منهم عن المعاملة الطيبة التي لاحظوها أو عوملوا بها -أحد الخيارين أو كلاهما- من المواطنين بعد الهجوم الإرهابي، وأعطى ذلك إشارة إلى إتاحة الفرصة لتحسين التماسك الاجتماعي والوحدة والتواصل بين المجتمعات النيوزيلندية.

[18] عبروا لنا عن تقديرهم للدعم الذي أظهره الأصدقاء والجيران وقالت أحد العائلات أن ذلك ساهم في توفير التشجيع الذي كانوا في حاجة إليه للبقاء داخل نيوزيلندا في الوقت الذي كانوا يفكرون فيه في الرحيل عقب الهجوم الإرهابي، وكانوا يأملون باستمرار الدعم الذي أظهره النيوزيلنديين وألا يتوقف بمرور الزمن.

تحدي الحصول على الدعم الصحيح من أجهزة القطاع العام

[19] وبخلاف تعبيرات الشكر والتقدير على المواساة والدعم الذي تلقوه من النيوزيلنديين استمعنا أيضا إلى تجارب إحباطات العائلات المتضررة والناجين والشهود بشأن التعامل مع أجهزة القطاع العام للحصول على الدعم، وكانت الشكوى الرئيسية تتلخص في غياب الفهم الثقافي وغياب الجهد المبذول لتحسين القدرة الثقافية والسياسات والممارسات التي لم تكن واقعية بما يكفي لدعم احتياجات تعافي الأشخاص من هذا الحدث الاستثنائي البشع.

غياب الفهم الثقافي

[20] أشار العديد من الأشخاص الذين استمعنا إليهم إلى غياب الفهم الثقافي العام لدى العاملين في أجهزة القطاع العام بشأن معتقدات وعادات المجتمع الإسلامي.

عُرض على عائلات الضحايا خدمات تتعلق بالمعاملات وقصيرة الأجل وغير مجدية نسبيا، ولم يكن هناك محاولات حقيقية لفهم كيف يعيش مجتمع الضحايا ولا للتعرف على مشكلاتهم وتجاربهم العاطفية وذكرياتهم المتجسدة في قصتهم.

من المهم للغاية الاستماع
إلى الجاليات المتضررة ودعمهم
والانخراط معهم بشكل مناسب وفعال
- لا يمكن الفصل بين الثلاث خيارات –
ليتسنى لنا في المقابل منحهم
الفرص والخدمات والدعم المناسب

شخص من العائلات المتضررة

[21] ذكرو أن هذه الفجوات لم يتم اقرارها ولم تبذل أجهزة القطاع العام المختصة إلا القليل من الجهد -إن وجد- لتشخيصها.

بدلا من التدخل في المشكلة لتحسين الخدمات والحصول على برنامج تأهيل ديني وثقافي لم تحصل الأجهزة على سبيل الإماءة الرمزية التي تظهر استجابتهم إلى أي تدريب أو تعتمد على أشخاص من داخل المجتمع الإسلامي يتمتعون بالخبرة في مجال التدريب على التأهيل الديني أو العرقي.

[22] سمعنا أن الخدمات والدعم المقدم لهم من أجهزة القطاع العام والمنظمات غير الحكومية لا يعترف في الغالب بالطبيعة المتنوعة للجاليات الإسلامية ولذلك لا يفهم الاحتياجات المختلفة، فقد كان يتواجد ما يزيد عن 50 جنسية مختلفة في مسجد النور ومركز لينود الإسلامي ومن ثم هناك حواجز لغوية وثقافية تضاف إلى البيئة المعقدة المتعلقة بالانخراط مع أجهزة القطاع العام، سمعنا أن:

... بعد عام من الهجمات لا تزال العائلات تنتظر التفاف كاف حول الخدمات المفيدة ثقافيا ولغويا والتي تتعامل مع احتياجاتهم المعقدة.

[23] شعرت بعض العائلات بغياب المشاركة الحقيقية لفهم احتياجاتهم سواء الثقافية أو الجسدية أو النفسية والى ما ذلك، وبالنتيجة شعروا بأن أجهزة القطاع العام التي تقدم دعم التعافي لا تتعامل دائما بأفضل الأساليب ونشأ بداخلهم يقين بأن القطاع العام يمارس التميز ضدهم.

[24] الاجتماعات التي عقدتها أجهزة القطاع العام لم تحضر مترجما ولم تستخدم لغات مناسبة للاجتماعات ، وذكروا أن ذلك حدث ايضا مع بعض العائلات المتضررة والشهود عندما التقوا مع الشرطة النيوزيلندية أثناء تحقيقها في الهجوم الإرهابي، وكان على العائلات المتضررة والناجين والشهود الاعتماد على أفراد العائلة لترجمة أسئلة الشرطة، وأخبرونا عن الصدمة المتفاقمة للعائلات المتضررة والناجين والشهود وأفراد عائلتهم الذين كانوا يترجمون لهم.

[25] أخبرونا أيضا أن غياب الترجمة المناسبة ضاعفت من الصعوبات التي يواجهها بعض الأشخاص في فهم خيارات الدعم المتاحة لهم وكيفية الوصول إليها. في بعض الحالات، كان ذلك يعني أن الأشخاص يعتمدون على أفراد العائلة لترجمة ما تقوله أجهزة القطاع العام وذكروا بعض الأمثلة التي شعر فيها البعض أن أفراد العائلة الذين يترجمون غير محايدين أو قد لا ينقلون جميع المعلومات ذات الصلة.

[26] سمعنا أيضا من العديد من العائلات المتضررة والناجين والشهود الذين التقينا بهم عن صعوبات الحصول على تصاريح دخول جديدة أو تمديد تصاريح الدخول لأفراد العائلات الذين جاءوا إلى نيوزيلندا لمساعدتهم في الرجوع لحياتهم

مرة أخرة. على سبيل المثال، وجدت النساء اللائي فقدن أزواجهن ولديهم فقط عائلة خارج البلاد ان عائلاتهم حصلت على تصريح دخول قصير الأجل للمجيء إلى نيوزيلندا وتقديم الدعم إليهم، وهذا لا يتماشى مع حاجتهم طويلة الأجل للدعم العائلي أثناء فترة تعافيهم.

[27] كان الأشخاص الذين التقينا بهم يشعرون بالقلق أيضا حيال ما يلزم الشخص الموجود في نيوزيلندا في 15 مارس 2019 ليكون مستحقا للحصول على تصريح الدخول التقديري الذي وضعته الحكومة للاشخاص الداعمين، وعبر البعض عن شعورهم بالإحباط لأن التصريحات لم تكن تمنح في هذه الظروف الاستثنائية.

السياسات والممارسات غير العملية نسبيا لدعم متطلبات التعافي

[28] استمعنا للكثير بشأن كيفية مشاركة أجهزة القطاع العام للعائلات المتضررة والشهود والضحايا، وبينما عقب الأشخاص الذين التقينا بهم على الدعم السخي الذي قدمته أجهزة القطاع العام والجمهور عقب الهجوم الإرهابي مباشرة ذكروا أيضا أن أجهزة القطاع العام كانت غير منسقة ولا تتسم بالمرونة في التعامل.

[29] وبناءً على ما سمعناه من بعض العائلات المتضررة والناجين والشهود تعرفنا على تجاربهم في التعافي التي عرضتهم للصدمة مرة أخرى أو سببت لهم المزيد من التوتر -أحد الخيارين أو كلاهما- حيث ذكروا:

...إذا أثرت الصدمة على عدم قدرة الشخص على التحدث أو الكلام أو التصالح أو إدراك مفهوم الفقد، ثم التجارب التالية مع أجهزة الحكومة في الشهور التي عقبت الهجوم جميعها تعتبر إجراءات منسقة لإعادة الشعور بالصدمة حيث أنهم يكرسون لعدم قدرة الناجين على التعافي.

[30] سمعنا أن الطريقة التي تتعامل بها أجهزة القطاع العام مع العائلات المتضررة والناجين والشهود جعلتهم يشعرون بالاستضعاف وأضافت إلى الصعوبات التي يواجهونها.

حاليًا، يشعر عدد كبير من الضحايا بالحزن والعجز. سواء ماليا أو عاطفيا، ويرجع ذلك إلى طريقة الاستهانة التي تقدم بها الخدمة وغياب إعادة التأهيل طويلة الأجل – غياب كلا من الدعم المادي لإعادة بناء المجتمع والدعم الموجه للمتضررين من خلال معلومات أو معرفة لعقيدتهم ومجتمعهم

[31] أخبرونا أن الهدف من شهادات تأثر الضحية لم يُشرح شرحا وافيًا للعائلات المتضررة والناجين والشهود، وذكر العديد احتياجهم للدعم اللغوي ولكن وزارة العدل وموظفو المحكمة لم يوفروا مترجمين لمساعدتهم خلال الإجراءات قبل صدور الحكم، وأدى ذلك إلى عدم مشاركة بعض العائلات المتضررة والناجين والشهود في الإجراءات، وقد أخبرنا أحد الأشخاص الذي تحدثنا إليهم أن الإجراءات دفعتهم مبدئيا للتركيز على التأثيرات السلبية التي حدثت لهم نتيجة للهجوم الإرهابي وهو ما لم يكن يتمتع بقوة التفويض، ولكن الشهادة التي قدموها مؤخرا في المحكمة كانت تتمتع بقوة التفويض ولا تعتمد على صيغة نموذجية قدمت إليهم.

[32] وقد اختلط الأمر على بعض العائلات المتضررة والناجين والشهود بشأن التفريق بين شهادات تأثر الضحايا والشهادات الأولية التي قدمت مبدئيا لشرطة نيوزيلندا أثناء تحقيقات الشرطة بشأن الهجوم الإرهابي.

غياب التنسيق بين أجهزة القطاع العام

[33] شارك العديد من أجهزة القطاع العام في دعم تعافي هؤلاء الناجين أو الذين فقدوا ذويهم، وتحدثت معنا العائلات المتضررة والناجين والشهود التي تعاملت مع هذه الأجهزة وبالأخص اتحاد تعويضات الحوادث ووزارة التنمية الاجتماعية ودعم الضحايا بشأن التداخلات في الدعم والخدمات المقدمة من هذه الجهات، إلى جانب الفجوات وغياب التنسيق بين الأجهزة.

تفاقم غياب الرعاية بغياب التنسيق فلم يكن لقاء أو لقاءين فقط أو جهاز أو جهازين فقط ولكن جميعهم وفي نفس التوقيت.

[34] ضاعف ذلك من حجم التوتر الذي يشعر به العائلات المتضررة والناجين والشهود حيث أنهم غالبا ما كانوا مضطرين لتكرار قصتهم الصعبة لمرات عديدة وبعضهم استمر في ذلك لما يزيد عن 18 شهر بعد الهجوم الإرهابي.

[35] تفاقمت الصعوبات في التعامل مع اجهزة قطاع عام متعددة بسبب نقص المعلومات التي تتم مشاركتها بين الأجهزة المعنية والممانعة الواضحة لإيجاد حل عملي لتحديد الاحتياجات الاستثنائية التي قدمت للضحايا.

تعمل الأجهزة بمعزل عن بعضها البعض وترفض مشاركة المعلومات مع بعضها وتجبر الضحايا على التعامل مع أشخاص مختلفين في نفس الجهاز، وأصبح واضحا أن أجهزة الحكومة تستخدم قانون الخصوصية لسنة 1993 كوسيلة لعدم مشاركة المعلومات مع بعضها البعض.

[36] أشار البعض إلا أنه كان من الأفضل لعائلات الضحايا والناجين والشهود التعامل مع جهاز قطاع عام واحد.

[37] ذكروا أن هذه المشكلات كانت في الغالب أصعب بالنسبة للاجئين السابقين والعائلات المهاجرة والناجين والشهود.

هذه الجاليات كانت قدرتها أقل على التنقل بين متاهات أجهزة القطاع [العام] الحالية أو فهم العوائق المؤسسية التي واجهت الأفراد المتعاملين مع الحكومة بما في ذلك السياسات المتعددة التي استشهدوا بها للاستحقاقات المختلفة بصفتهم ضحايا.

[38] وإضافة لما سبق ومع غياب الفهم الثقافي الذي ناقشناه سابقا شعر البعض أن الدعم المقدم ليس أفضل ما يمكن ليناسب احتياجات هؤلاء اللاجئين السابقين والعائلات المهاجرة والناجين وشهود الهجوم الإرهابي.

[39] يتعلق أحد المخاوف المتكررة للضحايا بعدم وجود تعريف مشترك أو معيار استحقاق لدى أجهزة القطاع العام والمنظمات غير الحكومية بشأن من يستحق لقب ضحية. على سبيل المثال: بينما يتضمن تعريف العائلة المباشرة في قانون حقوق الضحايا لسنة 2002 "الجماعة العائلية المعترف بها ثقافيًا" إلا أن استحقاق الدعم يتضمن غالبا تفسيرا أكثر صرامة للعائلة.

تقبل الأجهزة المفهوم الغربي للأسرة المصغرة ولا يقبل أغلبهم تعريف الجماعة العائلية المعترف بها ثقافيا بشكل لائق.

[40] تحدثوا عن نتائج تفسيرات أجهزة القطاع العام للفظ العائلة والتي تؤثر على قدرة الأشخاص على الوصول إلى خدمات الدعم الحكومي لا سيما ما يتعلق بالتخبط وعدم التنسيق في خدمات الدعم المقدمة، ونتج عن ذلك مشاكل طبية ونفسية ووظيفية لبعض العائلات التي كانت بالفعل في موقف ضعف قبل حدوث الهجوم الإرهابي.

[41] سمعنا أيضا بشأن التضارب في تطبيق معيار التعريف على ما يُعرفون بالضحايا، حيث علمنا تحديدا أن مستوى الدعم المقدم يختلف أحيانا باختلاف موظفو القطاع العام الذين يقدمون الدعم وأن بعض الأشخاص يتلقون خدمات مختلفة بينما هم مصابون بنفس الإعاقة، مما دفع البعض لاعتقاد أن أجهزة القطاع العام والمنظمات غير الحكومية يصممون تسلسلا هرميا للضحايا أو قائمة أولوية تسببت في الشعور بالظلم وتتوتر العلاقات في بعض الحالات.

[42] تحدثت بعض العائلات المتضررة والناجين والشهود عن عدم توافق بين ما وعد به الوزراء علانية وحقيقة تعامل موظفو أجهزة القطاع العام مع المواقف الفردية، وسمعنا عن المساعدات الواعدة المقدمة من أجهزة القطاع العام ثم توقفها بدون تقديم تفسير واف في الغالب عن سبب التوقف، ورفضت الطلبات المقدمة للحصول على المساعدة بدون تقديم أي معلومات أو تفسير عن سبب رفض الطلبات للعائلات المتضررة أو الناجين أو شهود الحادث الإرهابي.

غياب مرونة المنهج

[43] بينما عبر العديد من الأشخاص عن تقديرهم للدعم الذي حصلوا عليه سمعنا في بعض الحالات أن الدعم الحكومي الذي قدم لمتضرري الهجوم الإرهابي كان غير كافٍ أو أن هؤلاء المستحقين للدعم غير مدركين دائما لهذه الاستحقاقات، ومن المشاكل التي نُقلت إلينا أن منهج التعافي الذي طبقه القطاع العام لم يكن كافٍ "منهج واحد يناسب الجميع".

برغم حسن نية هذه الأجهزة أبلغ الضحايا عن مشاكل متنوعة: مالية، طبية، عاطفية وروحية... وتكررت شكواهم بشأن عمل الحكومة الغير منظم وعدم فهم احتياجاتهم والتعامل معها.

[44] سمعنا أن أغلب الدعم الذي تقدمه أجهزة القطاع العام يركز على المساعدة قصيرة الأجل والتي لا تضع في اعتبارها بشكل ملائم ثقافيا الاحتياجات المستمرة وطويلة الأجل للجاليات التي تضررت بشدة من الهجمات الإرهابية. على سبيل المثال، أبلغنا أن التعافي كان يستلزم وجود مبادرات بناء مجتمع طويلة الأجل من شأنها أن تمكن هذه الجاليات من تحقيق الاكتفاء الذاتي وعدم الاعتماد على الحكومة، وقد يتضمن ذلك مبادرات مثل منحهم قروض بدون فائدة (التي تراعي القيود الدينية أو الفائدة) لدعم أعمالهم التجارية فضلا عن الأعمال التي تعتمد على المساعدة المالية قصيرة الأجل من أجهزة القطاع العام.

[45] شعر القليل من الأشخاص أن اتحاد تعويضات الحوادث لا يتمتع بمرونة كافية في أنظمته عند التعاطي مع مثل هذا الحادث الإرهابي، ولا يراعي المشكلات الناتجة عن إصابات الأسلحة النارية مثل شظايا الرصاص المستقرة، فمثلا عانى أحد الناجين من الإحباط بسبب عدم التوافق بين توقعات اتحاد تعويض الحوادث والتوصية الطبية التي حصلوا عليها بشأن تعافيهم، وشعر بضغط اتحاد تعويض الحوادث لدفعه للعودة إلى العمل برغم التوصية الطبية التي تشير الى عدم المقدرة للعودة للعمل.

[46] تحدثوا عن مشاعر مشابهة تجاه أجهزة قطاع عام أخرى. على سبيل المثال ذكرت بعض النساء التي كان زوجها يمثل مصدر الدخل الوحيد بالأسرة أن وزارة التنمية الاجتماعية ضغطت عليها لوضع أطفالها دون سن المدرسة في الرعاية حتى يتمكنوا من البحث عن عمل.

[47] سمعنا عن ضرورة النظر في مسائل الهجرة كل حالة على حده بناءً على المشاكل المصاحبة لظروف كل عائلة، وكانت هذه المسألة تتركز بشكل أكبر في أفراد الجالية الصومالية الذين فقدوا ذويهم أو نجوا من الهجوم الإرهابي، وسمعنا أنه بالرغم من إجراءات الهجرة التي طبقت لدعم من تضرروا بشكل أكبر جراء الهجوم الإرهابي فلقد واجهت العائلات الصومالية صعوبات محددة ترجع إلى أن نيوزيلندا لا تعترف بجواز السفر الصومالي كوثيقة سفر سليمة (برغم قبوله من أجهزة القطاع العام لأغراض اللجوء) مما صعب عليهم الحصول على دعم عائلي من الصومال وفي بعض الحالات لا تزال بعض العائلات تنتظر حصول أي تقدم في الإجراءات.

[48] أشار البعض إلى أن دائرة الهجرة النيوزيلندية يمكن أن تصمم تصريح دخول خاص للعائلات للسفر داخل وخارج نيوزيلندا لأغراض الدعم للمدى الطويل أو المتوسط وذلك لتقليل الأعباء الإدارية على الأشخاص المكلومين.

[49] تحدثوا أيضا عن القصور في الدعم المتاح للعائلات المتضررة والناجين وشهود الهجوم الإرهابي فيما يتعلق بنظام العدالة الجنائية، ووصف ذلك كما يلي:

... صدمة عميقة واسعة الانتشار نشئت عن الاستثناء من الإجراءات الجنائية وعدم قدرتنا على لعب دور أو المشاركة في هذه الإجراءات.

[50] سمعنا عن خيبة الأمل وفقدان الثقة الذي يرجع بشكل كبير لغياب إشراك الضحايا في إجراءات العدالة الجنائية وشعورهم بأن أحدا لن يسمعهم، واعتبر البعض هذه المسائل والمخاوف التي أثرت على العائلات المتضررة

والضحايا والشهود في هذه الحالة بمثابة دليل على المشكلات التي يواجهها الضحايا بشكل أوسع في نظام العدالة الجنائية النيوزيلندي. وذُكرت شكاوى من عدم التوافق بين مبادئ حقوق الضحايا المنصوص عليها في قانون الضحايا وتجارب الضحايا مع نظام العدالة الجنائية بما في ذلك إعادة الشعور بالصدمة.

[51] تحدثت بعض العائلات المتضررة والناجين والشهود عن شعورهم بالرهبة عند حضورهم للمحكمة بسبب وجود شخص أمام المحكمة كان يعبر عن آراء المتعصبين البيض بمجرد دخول العائلات والناجين إلى قاعة المحكمة.

[52] تحدث بعض الأشخاص أنه عند النظر إلى احتياجات التعافي لم تراعي أجهزة القطاع العام احتياجات التعافي لهؤلاء الذين شهدوا الهجوم الإرهابي لكن لم تحدث لهم إصابات جسدية من أي نوع، ولقد سمعنا عن إصابة العديد من هؤلاء الشهود بتوتر ما بعد الصدمة وشعورهم بأنهم لا يحصلون على الدعم الكافي لأنهم لا يدخلون في إطار تعريف أجهزة القطاع العام للضحايا.

غياب وعي فرق العمل

[53] شعر بعض الناس بغياب الحساسية والوعي من قبل أجهزة القطاع العام المعنية أصلا بتوجيه الدعم وأنهم فيما يبدوا لا يتمتعون بخبرة التعامل مع الأشخاص المصابين بالصدمة، وذكروا:

... حاجة الأجهزة والمؤسسات لتصبح أكثر "وعيا بالاحتياجات العاطفية" للضحايا.

[54] اتضح ذلك للعديد من العائلات المتضررة والناجين والشهود عند مقابلة أجهزة القطاع العام وشعورهم بعدم استجابة فرق العمل للحالة السيئة التي يمرون بها هم أو عائلاتهم، وعانى بعض الأشخاص من معرفة معلومات إضافية كانت بمثابة الحمل الذي أثقل كاهلهم في الوقت الذي لم يكونوا مستعدين للتعامل معها بشكل صحيح:

... حين كان ينبغي ان يكون هناك اصغاء فعال، كان هناك طوفان من المعلومات، وفي حين كان ينبغي ان يكون هناك دعم كانت هناك اجتماعات لا تنتهي.

[55] هذه الممارسات دعت البعض إلى السؤال عما إذا كانت فرق عمل أجهزت القطاع العام قد تدربت تدريبا صحيحا أو دُعمت للتعامل مع الأشخاص المصابين بالصدمة.

2 - قانون الضحايا الذي ينص على ما يمكن اعتقاده بشأن معاملة الشخص عندما يكون ضحية لأحد الجرائم
http: www.victimsinfo.govt.nz support-and-services victims-rights victims-code-full-text-version/

الفصل الثالث: حياة المسلمين في نيوزيلندا

[1] جاءت أغلب عائلات الضحايا والناجين والشهود الذين قابلناهم إلى نيوزيلندا من الخارج، وتتراوح مدة معيشتهم في نيوزيلندا بين شهور قليلة إلى عقود، وبالنسبة للبعض كان ذلك يعني أن تجربتهم في نيوزيلندا كانت قائمة على المقارنة بين حياتهم الحالية وما كانوا عليه سلفا.

يعاني العديد من الضحايا من صدمة عابرة الأجيال، من بلادهم التي غادروها منتقلين إلى نيوزيلندا وتركهم وفقدانهم لأحبائهم واقربائهم هناك، ولا توجد أنظمة دعم للحد من هذه الصدمة.

[2] تحدثنا إلى بعض العائلات المتضررة المولودة في نيوزيلندا والناجين والشهود ووجدنا أن هؤلاء الأشخاص الذين نشأوا مسلمين لا يحملون هذه المقارنة في تجربتهم الشخصية، وقد تحدثنا أيضا إلى الأشخاص المولودين في نيوزيلندا واعتنقوا الإسلام.

بشكل عام ينظر إلى نيوزيلندا بشكل إيجابي بالرغم من التواجد الواسع للعنصرية والتمييز ورهاب الإسلام

[3] تحدثت اغلب العائلات المتضررة والناجين والشهود عن أن تجربتهم في نيوزيلندا ومع النيوزيلنديين قبل الهجوم الإرهابي في 15 مارس 2019 كانت إيجابية بشكل عام ، وذكروا أن نيوزيلندا كانت آمنة ومحفوفة بالسلام بشكل عام وأنهم لم يتوقعوا أبدا وقوع مثل هذا الحدث الإرهابي هنا، وشعروا أن العديد من النيوزيليندين كانوا أشخاص ودودين ومتعايشين مع الجميع، ولقد سمعنا عن الجيران الودودين والمرحبين، فضلا عن أماكن العمل التي تستوعب الاحتياجات والممارسات الإسلامية للأشخاص وتسمح لهم بأخذ استراحة لأداء صلاة الجمعة وتوفير منشآت للصلاة أثناء ساعات العمل.

[4] برغم هذه التجارب الإيجابية، فلقد عانى تقريبا جميع الأشخاص الذين التقينا بهم حوادث عنصرية أو تمييز أو سمعوا عن عائلات وأصدقاء تعرضوا لمثل هذه الأشياء، ومن بين التصورات التي استمعنا لها أن حادث 15 مارس 2019 الإرهابي كان:

.. مختلف عن السائد في أن الهجمات كانت تمثل الوصول إلى حالة الذروة، وليست مجرد استثناء في الحياة اليومية للمسلمين.

[5] وحيث أن الحجاب علامة مرئية ومميزة على الدين تجد النساء المسلمات أنفسهن دائما عرضة للعنصرية أو التمييز أكثر من الذكور، وذكرت العديد من النساء المحجبات اللاتي التقينا بهم أنهم تعرضوا للتحرش في الشارع وتحدث آخرين عن شعورهم بالقلق تجاه عائلاتهم وأصدقائهم الذين يرتدون الحجاب، وذكرت بعض النساء المرتديات للحجاب أنهم شعروا بالمزيد من الرعب ، وأخبرونا أنه بعد الهجوم الإرهابي كانوا يتجنبون الذهاب إلى الأماكن العامة وفعل أشياء اعتادوا أن تكون جزءا من برنامجهم اليومي مثل المشي مع أطفالهن إلى المدرسة أو التجول مساءً، وذكرت أحد السيدات أنها تغطي حجابها بقبعة متصلة بقميصها لتخفيه أثناء تواجدها في الأماكن العامة.

[6] أخبرنا بعض الآباء عن التنمر أو التعليقات الجارحة التي يتعرض لها أطفالهم في المدرسة أو بينما يتجولون في الجوار، وتعرض العديد من الأشخاص الذين تحدثنا معهم لتعليقات جارحة من أشخاص يصيحون عليهم وينعتوهم بأنهم أناس من الماضي، وقد أرجع بعض هؤلاء الاشخاص هذه التصرفات إلى سوء الفهم أو سوء تفسير العقيدة الإسلامية إلا أنهم يجدوا مثل هذه التصرفات مؤلمة.

[7] أبلغ بعض الأشخاص عن تعرضهم للتمييز في العمل أو عند محاولة إيجاد عمل، وعبر الأشخاص عن إحباطهم لعدم قدرتهم على إيجاد عمل برغم أنهم مؤهلين تأهيلا مناسبا للحصول على الوظائف التي يتقدمون إليها، وأرجعوا ذلك إلى عدم تسميتهم بأسماء إنجليزية تقليدية، ويعتقد بعض الأشخاص الذين تقدموا لعدد كبير من الوظائف التي هم مؤهلون للحصول عليها أن العدد المحدود للمقابلات الشخصية التي دُعو إليها راجع للتحيز ضدهم، وسمعنا من السيدات اللاتي بدأن في استلام طلبات المقابلات الشخصية بمجرد تغيير أسمائهن إلى أسماء إنجليزية تقليدية لأغراض التقدم للوظيفة.

[8] ذكر قلة من الأشخاص الذين التقينا بهم أنهم أبلغوا الشرطة النيوزيلندية عن حوادث تمييز عنصري ولكنهم لم يشعروا بأي نتائج إيجابية بشأن البلاغ، فالبلاغ كان لا يسجل أو لا يؤخذ على محمل الجد من الشرطة النيوزيلندية، ولم يصلهم أي أخبار من الشرطة النيوزيلندية بشأن ما اتُخذ من إجراءات استجابة للبلاغ. ويرى البعض أن ذلك قد أثر على ثقتهم في الشرطة النيوزيلندية وخلق الشكوك حول إجراءات الشرطة النيوزيلندية عند تلقي البلاغات، وكان لهذه التجارب أثرها في تثبيط عزيمة الأشخاص عن تقديم بلاغات أخرى للشرطة النيوزيلندية، وقد ذكروا:

... اتفق كلا المسجدين المتضررين على أنه برغم البلاغات المتعددة بالسلوك المريب داخل وحول المسجد لم تهتم الشرطة بالأمر الاهتمام الكافي.. ويرى الأشخاص في الجالية هذا التصرف باعتباره تقصير في واجب الحماية وفشل في الإقرار بأن المسلمين كانوا ومازالوا يتعرضون للتمييز وأنهم يذهبون أكباش فداء، فضلا عن التطرف اليميني الشديد والمتعصبين البيض ولذلك ينبغي ضمان رعاية خاصة واستجابة وتيقظ من جانب الشرطة.

[9] في حالات أخرى، ذكر الأشخاص أنهم لم يبلغوا عن الحوادث العنصرية لأنهم لم يشاهدوا أي نتائج إيجابية للبلاغات التي قدمها آخرون، وعبر عن ذلك أحد الأشخاص كما يلي:

... حاليًا لا يوجد هذا التواصل لأننا نشعر اننا جالية من الدرجة الثانية، هم ينقلون لنا هذا الشعور ونحن لا نشعر بالثقة في الشرطة [النيوزيلندية] وتمر علينا أوقات كثيرة تشعر كما لو كنت محتاجا للجوء إلى شخص ما عندما يعطونك هذا الشعور من عدم الثقة. وهنا عندما لا تثق بهم وتشعر أن شيئًا ما يحدث فما جدوى الذهاب إلى الشرطة إذن؟ وهنا يصبح الخطر محدقًا لأنك تعلم أن هناك أشياء تحدث ولكن بسبب هذا الشعور وغياب الثقة بينك وبين الشرطة وإدراكك للفجوة الكبيرة بين السلطة وبينك فإنك تنأى بنفسك وتذهب إلى الأشخاص الذين يحمونك ويمكنهم منع الإضرار بك، ومن ثم كيف يمكننا بناء هذه الثقة بينهم والتخلص من فجوة شعورهم بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية؟

[10] ذكرت بعض العائلات المتضررة والناجين والشهود أن تجاربهم في نيوزيلندا قد تغيرت منذ 15 مارس 2019، وبالرغم من حديث البعض عن أن نيوزيلندا لا تزال آمنة ذكر آخرون أنهم يشعرون بأمان أقل مما اعتادوا عليه في السابق، وأدى قلق البعض بشأن الأمن للشعور بالحاجة إلى تكوين مجتمعات مغلقة تنعم بأمان وإشراف متزايد على سكانها، وذكروا أيضا أن على الشرطة النيوزيلندية أن تكون أكثر فاعلية في بناء علاقات جيدة مع الجاليات الإسلامية، وذكر القليل منهم أنهم أبلغوا عن حوادث عنصرية بعد الهجوم الإرهابي الذي وقع في 15 مارس 2019 وشعروا بأن الأمور تعامل بإيجابية أكثر.

تأثير التحيز (غير الواعي أو غير ذلك) وخاصة في الإعلام

[11] سمعنا من العديد من العائلات المتضررة والناجين والشهود أن الهجوم الإرهابي في 15 مارس 2019 لم يكن متوقعا، وذكروا:

أن أحداث هذا اليوم قد سبقتها بوادر منذرة بقدومها، كانت جميعها دلائل ولكن تجاهلها ذوي السلطة في ذلك الوقت.

[12] ذكروا أن الهجوم وقع في سياق مجتمعي بما يضم أجهزة القطاع العام التي باستمرار تسئ فهم الجاليات الإسلامية والتنوع الثقافي الكبير، وشعر الناس أن تعاملات أجهزة القطاع العام مع الجاليات الإسلامية قبل وبعد الهجوم الإرهابي كان يغلب عليها التحيز غير الواعي.

بينما قد لا يتضح للآخرين خارج الجالية الإسلامية العلاقة بين الخطاب العام عن رهاب الإسلام والأساليب المحددة التي تعامل بها أجهزة القطاع العام الجالية الإسلامية إلا أنها واضحة في رؤية الضحايا.

[13] أشار بعض الأشخاص إلى التعليقات العنصرية المتزايدة التي تعرض في الإعلام طوال الوقت، وخاصة في الأعوام الأخيرة، واستمعنا إلى مناشدات عامة تحث على التعامل مع التهديدات الإليكترونية بصورة أكثر جدية والتحقيق فيها، وشاهدنا فيديوهات تعرض على اليوتيوب وصفحات فيس بوك مبنية على رهاب الإسلام أو العنصرية أو مشاعر كراهية أخرى وكانت تمثل قلقا كبيرا لهؤلاء الذين أبلغوا عنها، وصدرت جميع هذه الفيديوهات والصفحات من سكان نيوزيلنديين. في بعض الحالات، يتم تبليغ الشرطة النيوزيلندية بمحتوى متطرف لكن الجميع لا يلاحظون تحركا كبيرا من منصات التواصل الاجتماعي بشأن إزالة هذا المحتوى، وعلى النقيض من ذلك، يشعر البعض بتعامل أكثر حزما مع الصفحات التي تشمل محتوى إسلامي متطرف.

[14] تحدثت العائلات المتضررة والناجين والشهود عما يلاحظونه بشأن تحيز التلفزيون النيوزيلندي والصحف المطبوعة ضد المسلمين، وذكروا أن التقارير المتحيزة قد زادت زيادة كبيرة منذ الهجوم الإرهابي في الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 11 سبتمبر 2001، وعبر أغلبهم عن إحباطه من الدور الذي يلعبه الإعلام في نشر المفاهيم المغلوطة عن المسلمين والإسلام وعقبوا أن التقارير التي يقدمونها قد ساهمت في زيادة الآراء المعادية للإسلام داخل نيوزيلندا وحول العالم، وقالوا:

...شوه الإعلام صورة الإسلام أو على الأقل تغاضى عن هذا التشويه بالتقصير في تقديم برامج مضادة ونتج عن ذلك العنصرية اليومية التي نواجهها.

[15] سمعنا عن التأثيرات الفعلية لتقارير الإعلام السلبية على الحياة اليومية للأشخاص بما في ذلك المفاهيم الخاطئة عن الإسلام والتي تظهر من خلال التهكم العنصري الذي يتعرضون له من الناس في الشوارع، ويرى بعض الناس في الجالية المسلمة في كرايس تشرش أن حالة التهكم تفاقمت منذ عام 2014 بعد أن نشرت قصة إعلامية عن الإسلام المتطرف في كرايس تشرش، وظهرت ادعاءات بممارسات متطرفة من أحد الأشخاص في مسجد معين في كرايس تشرش، وقد أثرت هذه القصة تأثيرا ملحوظا ومستمرا على الجاليات المسلمة هناك مع وجود تقارير في السنوات التالية عن بعض الحوادث المستمرة كاقتحام المسجد والتحرش والسطو، وبالنظر إلى القصة الإعلامية في 2014 قال أحد الناجين من الهجوم الإرهابي أنهم وجدوا انفسهم مضطرين للاهتمام بمسائل الأمن والسلامة في المسجد من هذا اليوم وما تلاه.

[16] كان يوجد أيضا شعورا بأن الصورة الإعلامية للشخص الذي ارتكب الهجوم الإرهابي في 15 مارس 2019 كانت متحيزة، فقد تساءلت مقالات الصحف كيف يمكن أن يتحول "شخص جيد" إلى "آخر سيء"؟ وشعرت العائلات المتضررة والناجين والضحايا أنه لو كان المجرم الذي ارتكب الهجوم الإرهابي مسلما فأن الإعلام سيصوره بصورة مختلفة ولن يركز على الأرجح على فكرة اعتباره شخص جيد.

الفصل الرابع: التساؤلات بشأن الشخص والمعلومات المتاحة بشأنه لأجهزة القطاع العام

[1] وجهت إلينا العائلات المتضررة والناجين والضحايا الذين التقينا بهم أسئلة عن الشخص الذي ارتكب الهجوم الإرهابي وشاركونا وجهات نظرهم بشأنه، وهم على يقين بأن الشخص قد زار مسجد النور ومركز لينود الإسلامي قبل تنفيذ هجومه الإرهابي في 15 مارس 2019، ووصفوا الرجل الذي يعتقدون أنه الشخص منفذ الهجوم الإرهابي حيث شاهدوه يشترك في محادثة تدعو للريبة مع الإمام في مسجد النور وقالوا إن ممارساته داخل المسجد بما في ذلك أثناء وقت الصلاة لا توحي بأنه يعتاد الحضور إلى المسجد.

[2] ولم تدرك أغلب العائلات المتضررة والناجين والشهود كيف استطاع الشخص تنفيذ استعداداته ونشاطات تخطيطه بدون أن ينفضح أمره، ويعتقدون أنه من المؤكد حصوله على الدعم من أصدقاء أو مجموعات عبر الإنترنت لتنفيذ الهجوم الإرهابي، ويؤمنون أيضا بتورط أكثر من شخص في الهجوم الإرهابي بسبب مستوى التخطيط الذي كان مطلوبا للتنفيذ، فضلا عن إبلاغ بعض الأشخاص بسماعهم للشخص وهو يتحدث إلى أفراد آخرين أثناء الهجوم الإرهابي.

[3] تحدثت إلينا العائلات المتضررة والناجين والضحايا عن الشخص الذي أدين بارتكاب الهجوم الإرهابي وكان لديهم أسئلة معينة يرغبون في الحصول على إجابتها من خلال تقرير اللجنة الملكية، وتضمنت:

- هل حصل على دعم مباشر أو غير مباشر لتنفيذ هجومه الإرهابي؟
- كيف استطاع شراء جميع الأسلحة والمعدات اللازمة لتنفيذ الهجوم الإرهابي؟
- كيف استطاع تجميع كل هذه الذخيرة بدون أن يلفت انتباه السلطات؟
- بناءً على حقيقة زيارته للبلدان التي يشملها تحذيرات السفر ألم يتم فحصه بدقة من قبل إدارة الهجرة عند دخول نيوزيلندا؟

- كيف علم 'الوقت الأمثل' لدخول مسجد النور أو مركز لينود الإسلامي؟

[4] هذه الأسئلة المتعلقة بالشخص والمعلومات التي اتيحت بشأنه لدى أجهزة القطاع العام، إلى جانب أسئلة أخرى تمت الإجابة عليها في هذا التقرير.

الفصل الخامس: الحلول المقترحة من العائلات المتضررة والناجين والشهود.

[1] نهدف في الأساس من لقائنا مع العائلات المتضررة والناجين والشهود إلى الاستماع إليهم، فضلا عن مشاركة تجاربهم الشخصية ومخاوفهم وقدم العديد منهم اقتراحات بشأن التعامل مع الحدث الذي نحن بصدده.

[2] ذكروا أن بعض العائلات المتضررة والناجين والشهود احتاجوا وقتا للتعافي قبل تمكنهم من المشاركة في الإجراءات بما في ذلك اللجنة الملكية للتحقيق (وما كان يمكن أن يكون) محاكمة الشخص، ونتيجة لطبيعة هذه الإجراءات المحددة بزمن معين لم يتمكن البعض من المشاركة برغم اعتبار ذلك جزءً أساسيا من تعافيهم الشخصي، وقد قُدم طلب يقترح البدء في إجراءات عدالة إصلاحية طويلة الأمد غير محددة زمنيا، وتصمم هذه الإجراءات بالمشاركة مع العائلات المتضررة والضحايا والشهود للتعامل مع احتياجاتهم المعقدة المستمرة، وقد توفر مثل هذه الإجراءات بعض التقدير والتعافي للضحايا، فضلا عن فرصة نشر تجاربهم والسعي لطلب الحماية، ومع عدم فرض إطار زمني يمكن للإجراءات أن تمكن هؤلاء المحتاجين للدعم من المشاركة في الأوقات المناسبة لهم وبالتالي دعمهم في مرحلة التعافي.

[3] تحدثوا عن استحسان عقد تحقيق في الوفيات لتقديم تقييم مستقل عن ردود الأفعال على الهجوم الإرهابي بما في ذلك استجابة الشرطة النيوزيلندية والمستشفيات وضمان إجابة جميع الأسئلة المعلقة.

[4] سمعنا من بعض العائلات المتضررة والناجين والضحايا وأفراد الفريق المرجعي للجالية الإسلامية عن أهمية الشفافية من الحكومة وأجهزة القطاع العام عندما تبدأ في عمل تغييرات استجابة للتقرير الذي قدمناه وتطبيقا للتوصيات المقترحة، وذكروا أيضا أنه لا ينبغي أن تترك للجاليات الإسلامية وحدها مسؤولية مساءلة الحكومة وأجهزة القطاع العام للتأكد من تفعيل ما جاء في التقرير المقدم. على سبيل المثال، اقترحت بعض العائلات المتضررة والناجين والشهود استحسان تعيين وزيرا مسؤولا عن العائلات المتضررة والناجين وشهود الهجوم الإرهابي، فضلا عن مسؤوليته عن تطبيق توصيات لجنة التحقيق الملكية على غرار الوزير المسؤول عن إعادة نهر بايك وتقدم له جميع أجهزة القطاع العام المعنية التقارير بشأن الإجراءات المتبعة.

زيادة تأمين المسجد

[5] تحدث بعض الأشخاص عن الحاجة لزيادة الأمن في مسجد النور ومركز لينود الإسلامي وأماكن تجمعات المسلمين الأخرى بشكل دائم، وتضمنت الحلول الأمنية المقترحة التأكيد على تواجد الشرطة النيوزيلندية وضمان عدم كشف مداخل المساجد وتركيب كاميرات تأمين إلى جانب إجراءات أمنية أخرى، وينبغي على الحكومة تمويل تطبيق هذه الإجراءات، واقترحوا أيضا تحسين الإجراءات الأمنية في جميع أماكن العبادة وليس فقط المساجد.

، نشعر أننا جالية من الدرجة الثانية ...

هم ينقلون لنا هذا الشعور ونحن لا نشعر بالثقة في الشرطة

النيوزيلندية] وتمر علينا أوقات كثيرة]

تشعر كما لو كنت

محتاجا للجوء إلى شخص ما عندما يعطونك هذا الشعور

من عدم الثقة

شخص من العائلات المتضررة

التمسك بحقوق الإنسان والتنوع وتقليل آثار التطرف المضر

[6] في الأغلب يعتقد جميع الأشخاص الذين التقينا بهم أن التصدي للعنصرية والتحيز قد يجعل نيوزيلندا أكثر أمانا ويساهم في منع الهجمات الإرهابية في المستقبل، وذكروا أن المدخل الأساسي لتقليل العنصرية يكمن في رفع مستوى الوعي بداخل المجتمع النيوزيلندي.

يجب نزع جذور هذه الكراهية، ويمكن التخلص من العنصرية عن طريق الإعلام حيث ينبغي أن ينقل رسائل سلمية للجميع.

[7] اقترح بعض الأشخاص أن نيوزيلندا ينبغي أن تتبنى عقوبات أشد صرامة لجرائم وخطابات الكراهية، واقترح عدد قليل من الأشخاص استحسان توسيع نطاق تعريف خطاب الكراهية في قانون حقوق الإنسان لعام 1993 ليتضمن العدائية ضد الأشخاص على أساس ديني.

[8] شاركونا الأشخاص الذين التقينا بهم بمجموعة من الأفكار المتعلقة بكيفية تعليم الأشخاص بشأن الثقافات والأديان المتنوعة، إلى جانب أهمية التنوع في المجتمع النيوزيلندي، وتتضمن هذه الأفكار:

- تقديم معلومات حول كيفية الإبلاغ عن الحوادث العنصرية،
- حملات ضد العنصرية،
- حملات توعية عامة حول الثقافات والأديان المتنوعة،
- توسيع نطاق تدريب المعلمين والمناهج الدراسية لتتضمن التربية على الثقافات والديانات المتنوعة،
- دعوة المساجد في جميع أنحاء نيوزيلندا لاستضافة أحداث اجتماعية،

- تدعيم السلطات المحلية للأحداث العامة وتنظيمها للاحتفال بمناسبات إسلامية معينة مثل العيد كما يفعل الجميع للاحتفال بالأحداث الثقافية الأخرى مثل الماتاريكي ورأس السنة الصينية والديوالي، و
- دعوة زعماء الجالية الإسلامية لإدارة مناقشات عامة حول الإسلام والانخراط في حوار بين الأديان المختلفة.

إدخال تحسينات على نظام الأمن الوطني في نيوزيلندا

[9] اقترح بعض الأشخاص الذين التقينا بهم إدخال تحسينات على نظام الأمن الوطني النيوزيلندي، وكانوا يشعرون أنه ينبغي على الأجهزة الأمنية أن تكون أكثر فاعلية واستباقية للأحداث، واقترحوا تحديدا أنه ينبغي على الوكالات الأمنية زيادة مراقبة الجناح اليميني المتطرف المعادي للمسلمين والتهديدات الأخرى الموجهة للجاليات الضعيفة على وسائل الإعلام وأن عليهم التعامل بجدية أكبر مع التهديدات الصادرة عبر الإنترنت.

ولفترة طويلة انتشرت إساءة فهم الإسلام والخوف من الأهداف الروحية والفلسفية للدين الإسلامي حتى في المجتمعات السلمية متعددة الثقافات التي لا يمثل فيها الإسلام أغلبية، وقد شكلت هذه المفاهيم الخاطئة التي ينشرها المتطرفين البيض العنصرين الأساس الأيديولوجي للهجمات، ولذلك من المهم بشكل استثنائي عدم السماح بانتشار هذه المفاهيم الخاطئة التي تساهم في تفاقم المسائل الأعم في المنهج الذي يرتكز عليه النظام.

[10] وصى بعض الأشخاص بتقديم تدريبات أكثر لفرق العمل في المجتمع الاستخباراتي النيوزيلندي الأوسع لكشف التهديدات المتصاعدة بشكل أسرع.

[11] ذكروا أيضا أن أجهزة القطاع العام ينبغي عليها توظيف وتطوير خبرات مناسبة بما في ذلك خبرات ثقافية، ومن ثم يمكنهم فهم:

- الصعوبات التي تواجههم أو احتياجات التعافي أو الأشخاص والجاليات المصابة بالصدمة،
- الصعوبات التي من المرجح أن يواجهها الأشخاص الذين يعملون مع المصابين بالصدمة من الأشخاص والجاليات والحاجة إلى ضمان إتاحة دعم الترجمة.
- كيفية تلقي الأشخاص الذين تعرضوا للإرهاب للمعلومات ومعالجتها،

من الضروري لأجهزة الدعم فهم أن الضحايا يمكن أن يواجهوا صعوبات في التعامل مع المعلومة عندما يشعرون بالإحباط العاطفي، ويمكن للصدمة أن تؤثر على معالجة المعلومات بطرق عديدة.

- كيفية بناء علاقات تعاونية على أساس الثقة مع الجاليات الضعيفة،

من المهم للغاية الاستماع بفاعلية للجاليات المتضررة ودعمهم ومشاركتهم - لا يمكن فصل أحد الخيارات - لنستطيع في المقابل مساعدتهم بتقديم الخدمات والدعم المناسبين.

- دعم احتياجات التعافي النفسية لاستيعاب نشاطات المشاركة المجتمعية.

بدلا من تقديم حضور رمزي أو مجهول ينبغي على الشرطة أن تصبح فاعلة في بناء علاقة حقيقية من الرعاية واليقظة مع الجالية، وأن يراعوا متطلبات الجالية وسلامتها.

[12] ذكروا أيضا أهمية تبني منهج إنساني (وخاصة القائم على رفاهية الناجين) للتعافي، ويعتبر توفير الفرص والمساحات للناجين لسماعهم وإشراكهم في تطوير الحلول طويلة الأمد من العناصر الأساسية في تطبيق المنهج.

من المهم إظهار صوت الضحايا، ويتمتع الضحايا بمشاعر واقعية وأفكار لحل المشاكل الرئيسة، ولكنهم يواجهون صعوبات في إيجاد من يسمع هذه الأفكار.

[13] وطبقًا لما ذكروه يركز المنهج الإنساني بشكل كبير على حل المشكلة وإيجاد الحلول، كما يهتم بالوضع المستقبلي، بينما ركز المنهج البديل القائم على النظام والذي عوملت به العائلات المتضررة والناجين والشهود على الوصول للخطر أو المشكلات بدلا من احتياجات هؤلاء الذي ينبغي على النظام دعمهم.

[14] تشمل التوصيات التي تعتبر جزءً من خطة الاستعداد تخطيط أجهزة القطاع العام لتلبية احتياجات التعافي طويلة المدى للجاليات وأن تكون هذه الخطط مرنة وقابلة للتطبيق. على سبيل المثال: قد تحتاج طريقة تعريف الناجين إلى التغيير اعتمادًا على طبيعة الحدث الذي تتعافى منه أفراد الجاليات. بالمثل، في الأغلب تصنف الجاليات المختلفة العائلات بأساليب مختلفة ويجب وضع هذه الاحتياجات في الاعتبار.

الفصل السادس: المسائل الأخرى التي أثارتها العائلات المتضررة والناجين والشهود

[1] يظهر المنهج الذي اتبعناه في لقاء العائلات المتضررة والناجين والشهود وخاصة فكرة إدارتهم للقاء ومناقشة ما يريدون، اننا حصلنا على وجهات نظر وافكار متنوعة بشأن مسائل كانت خارج بنودنا المرجعية.

[2] وكما أشرنا سابقا في هذه الوثيقة أن البنود المرجعية تلزمنا بتقديم ضمان للشعب النيوزيلندي، ولذلك نرى أنه من المهم تسجيل اتساع نطاق القضايا التي تهم العائلات المتضررة والناجين والشهود الذين التقينا بهم.

رد فعل الشرطة النيوزيلندية على الهجوم الإرهابي

[3] تحدث العديد من الأشخاص عن رد الفعل تجاه الهجوم الإرهابي بما في ذلك الملاحظات بشأن كيفية تجهيز كافة الجهات المستجيبة للتعامل مع الهجوم الإرهابي، وتعتبر هذه النقطة الوحيدة التي أثيرت بشكل متكرر في جميع لقاءاتنا مع العائلات المتضررة والناجين والشهود.

[4] عبر الأشخاص الذي تقابلنا معهم عن غضبهم وحزنهم وإحباطهم وقلقهم بشأن المدة التي استغرقتها الشرطة النيوزيلندية للوصول إلى مسجد النور والسماح بدخول الخدمات الطبية داخل الطوق الذي فرضته الشرطة في مسرح الجريمة، وتقريبا يعتقد جميع الأشخاص الذين التقينا بهم أنه في حال تلقى المصابين علاجا طبيا أسرع كان من المحتمل إنقاذ المزيد من الأرواح.

يسود شعور أنه برغم الجهد الفعال لأفراد الجالية لنقل تعليمات واضحة ودقيقة لتجنب الفوضى أظهرت الشرطة عجزا شديدا في رد الفعل الملائم والكافي.

[5] شعر العديد من الأشخاص الذين التقينا بهم بالإحباط لأن الشرطة النيوزيلندية لم تتصرف بسرعة لحماية المساجد الأخرى وأماكن تجمعات الجالية الإسلامية، واعتقدوا أنه في حال تحركت الشرطة النيوزيلندية بسرعة صوب مركز لينود الإسلامي كان من الممكن إنقاذ الأرواح هناك، وذكروا أيضا أن بعض العائلات المتضررة والناجين والشهود قارنوا تجاربهم في مواقف مشابهة أو تجارب العنف المسلح الذي عايشوها في البلدان التي تواجدوا فيها قبل المجيء إلى نيوزيلندا، بينما وصفت الأجهزة كالتالي

...كانوا أكثر استجابة واهتمام بالحالة الطارئة الناتجة عن الموقف.

[6] وذكرت العائلات المتضررة والناجين والشهود الذين التقينا بهم في اجتماع 8 نوفمبر 2020 أنهم لا يزال لديهم أسئلة معلقة بشأن رد فعل الشرطة النيوزيلندية والمستشفيات في الهجوم الإرهابي.

[7] أفاد العديد من العائلات المتضررة والناجين والشهود أن مفوض الشرطة السابق مايك بوش قد أعلن مراجعة مستقلة عن رد فعل الشرطة النيوزيلندية تجاه الهجوم الإرهابي، وشعر العديد من العائلات المتضررة والناجين والضحايا بالإحباط من عدم إعلان نتيجة هذه المراجعة ومن الواجب تنفيذ ذلك الان، وشعرت بعض العائلات المتضررة والناجين والشهود أن ثقتهم في الشرطة النيوزيلندية قد تلاشت بشكل كبير، وكانوا متشككين في أن المراجعة قد ذكرت بعض التقصير التي لم ترغب الشرطة النيوزيلندية في الحديث عنه بشفافية.

تفاعل الشخص مع نظام العدالة الجنائي

[8] شعر بعض الأشخاص الذين التقينا بهم بالقلق من أن ظروف السجن في نيوزيلندا ليست قاسية بالشكل الكافي على الشخص (الإرهابي)، واقترح عدد قليل منهم أن عقوبة الإعدام قد تكون مناسبة لأي شخص يرتكب هجومًا إرهابيًا.

[9] ذكر عدد من الأشخاص مخاوفهم وإحباطهم بشأن التصريح للشخص بإرسال الرسائل للأشخاص المقاربين له في التفكير بينما هو في السجن، وتساءلوا كيف يمكن السماح بحدوث ذلك وطالبوا بمساءلة إدارة السجون، واستمعنا أيضا لضرورة منع المتطرفين الموجودين في السجن من نشر آرائهم السيئة.

يجب نزع جذور هذه الكراهية، ويمكن التخلص من العنصرية عن طريق الإعلام حيث ينبغي أن ينقل رسائل سلمية للجميع.

شخص من العائلات المتضررة

ملحق: إجراءات التحضير لهذه الوثيقة

[1] تلقينا كمية كبيرة من المواد أثناء الاجتماعات والمساهمات والتفاعلات الأخرى التي عقدنها مع العائلات المتضررة والناجين والشهود، وكانت هذه الاجتماعات تعقد على المستوى الشخصي غير أن اللجنة الملكية كانت تسجل الملاحظات بعد استئذان الأشخاص الذين اجتمعوا معهم للاحتفاظ بتسجيل للمعلومات المذكورة.

[2] جمعنا ملاحظاتنا والمواد الأخرى التي حصلنا عليها من العائلات المتضررة والضحايا والشهود لتحديد الأفكار والمواضيع الرئيسية، واستطعنا من خلال ذلك توثيق قصصهم وتجاربهم وأدلتهم بعبارات عامة، فضلا عن اقتباس التجارب الدقيقة لأشخاص معينين وذلك احتراما لخصوصية تفاعلنا معهم، وقد حصلنا على إذن باستخدام هذه الاقتباسات المضمنة في هذه الوثيقة.

[3] لم تستخلص هذه الوثيقة أي نتائج أو تعقب على قصص هؤلاء المتضررين من الهجوم الإرهابي وتجاربهم وأدلتهم، كما لم ترجح رأيًا على الآخر، ولكن هدفت هذه الوثيقة إلى إتاحة مساحة ليعبر فيها عائلات الشهداء الـ51 والناجين والشهود على الهجوم الإرهابي وعائلاتهم، فهذه الأصوات تستحق أنم تُسمع.

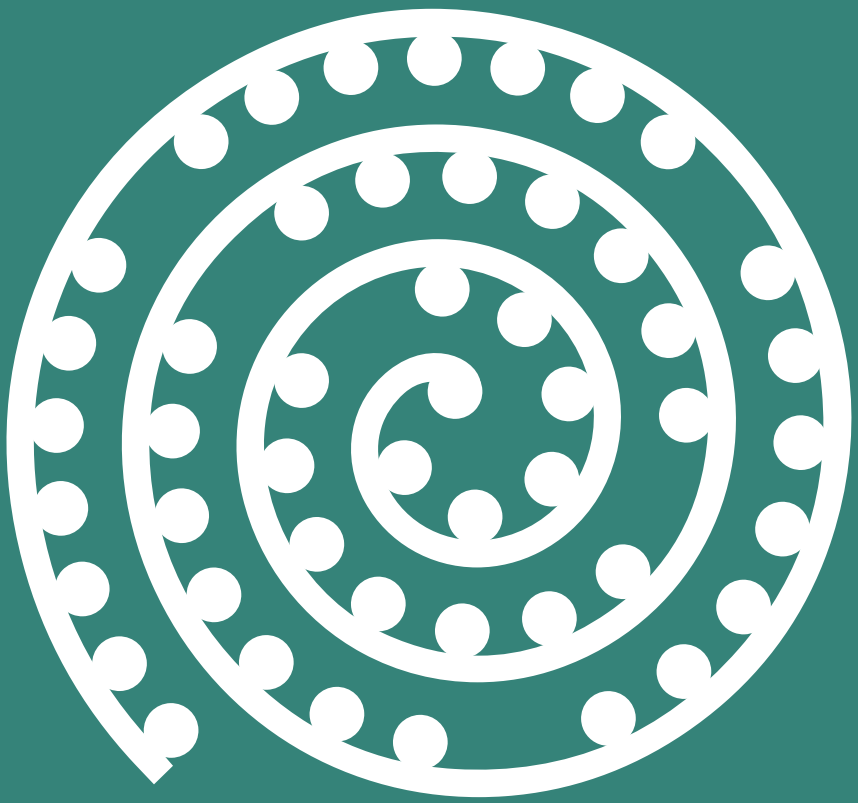

رمزنا مستوحى من يدوم
وأيقونة أوتياروا نيوزيلندا الدائمة ، كورو.

سعفة السرخس غير المتساقطة تمثل السلام والهدوء والنمو والتغيير الإيجابي والصحوة. هذا البعد للسلام متأصل أيضًا في معنى العقيدة الحية للإسلام. نحن نرسم أوجه تشابه بين هذا والرحلة التي ينتظرها النيوزيلنديون ليصبحوا Taonga مجتمعًا أكثر أمانًا وشمولية.

مع سبع مجموعات من koru تصميم

سبع سعف غير ممتلئة تقر بذلك أيضًا

مارس 2019 كان بحسب الإسلامية 15

التقويم القمري ، 7 رجب 1440 ، أي

اليوم السابع من الشهر السابع الهجري.